

## قياس ممارسات إدارة الأرباح بشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2016-2020)

**Measuring Earnings Management Practice in Algerian Insurance Companies for the Period (2016-2020)**

عمر الفاروق زرقون ، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر،

Farouk\_30@hotmail.com

مسعود كسكس ، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر،

Messaoudkouskous@gmail.com

محمد السعيد أوبيرة\*، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر،

Oubira.mohamedsaid@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/08/24

تاريخ الاستلام: 2024/03/06

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين بالجزائر للفترة الممتدة بين (2016-2020). شملت العينة ستة (06) شركات جزائرية تعمل في قطاع التأمين (GIG، ALLIANCE، CASH، CAAT، SAA، CAAR) اعتمدت الدراسة التطبيقية على قياس المستحقات المحاسبية وفقا لنموذج جونز المعدل (Dechow et al. 1995).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن شركات التأمين عينة الدراسة كانت قيم مستحقاتها تظهر بالإشارة السالبة في أغلب السنوات، مما يدل على أن هذه الشركات تعمل على خفض الأرباح نظرا لطبيعة نشاطها وخدماتها الآجلة، وكذا التزاماتها الكبيرة اتجاه عقود التأمين.

كلمات مفتاحية: إدارة أرباح، مستحقات اختيارية، تمهيد دخل، نموذج جونز معدل ، شركات تأمين.

تصنيفات: JEL: M40، M41.

**Abstract:**

This study aims to identify the direction of earnings management practices in insurance companies in Algeria for the period from 2016 to 2020. The sample included six (06) Algerian companies operating in the insurance sector (GIG, ALLIANCE, CASH, CAAT, SAA, CAAR). The

empirical study used Jones' modified model from 1995 (Dechow et al. 1995).

The study reached many results, the most important of which was that the insurance companies sample the values of their dues showed a negative signal in most years, indicating that these companies are working to reduce profits due to the nature of their activity and future services, as well as their significant obligations towards insurance contracts.

**Keywords:** Earnings Management, Optional Receivables, Income-Smoothing Behavior, Modified Jones Model 1995, Insurance Companies.

**Jel Classification Codes:** M40, M41.

## I - مقدمة:

تعتبر إدارة الأرباح محل تركيز واهتمام من قبل العديد من ممارسي مهنة المحاسبة من معدي القوائم المالية ومراجعي الحسابات بشكل واسع وكبير جدا خلال السنوات الأخيرة في الساحة العالمية. وهناك إتفاق كبير بين أغلب الباحثين على أن أساليب إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين وبقية مستخدمي الكشوفات المالية، ويعتبر أساس الاستحقاق المحاسبي من أهم المداخل التي تسمح للمحاسبين بالتلاعب بالمعلومات المحاسبية وتضليل مستخدمي القوائم المالية وهذا ما يعرف بممارسة إدارة الأرباح. إذا تحقق هذه الأخيرة عندما يقوم المدراء باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وعند اختيار كل من السياسات المحاسبية والتوقيت الملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية جديدة، وكذلك عند إعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية.

### I-1 إشكالية الدراسة: تأتي إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الجوهرية التالي:

ما مدى ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح خلال الفترة (2016-2020)؟

ولقد إنجر من الإشكالية الرئيسية تصور أسئلة فرعية تمثلت في:

هل توجد ممارسات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر؟

ما مدى ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية؟

هل هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات التأمين بالجزائر؟

**I-2 فرضيات الدراسة:** تقودنا الإشكالية المطروحة إلى طرح فرضيتين أساسيتين نوردتها فيما يلي:

توجد ممارسات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر باستخدام المستحقات الاختيارية؛

هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر.

**I-3 أهمية الدراسة:** تتبع أهمية الموضوع من أهمية ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية في

مجال التأمين الجزائري، التعرف على نماذج قياس ممارسة إدارة الأرباح وكذا معرفة ما إذا كانت الشركات

الجزائرية الناشطة في قطاع التأمين تمارس إدارة الأرباح أم لا؛

#### **I-4 الدراسات السابقة:**

دراسة (محمد السعيد أوبيرة وآخرون. 2021): عبارة عن مقال بعنوان تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية ويهدف هذا المقال إلى معرفة تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، حيث اعتمدت الدراسة على 20 مؤسسة ناشطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة من سنة 2014-2018، وذلك باستخدام نموذج جونس المعدل 1995، من أجل قياس مدى ممارسة هذه المؤسسات من عدمها. وتوصل الباحثين إلى العديد من النتائج كان أهمها عدم ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات أثناء فترة الدراسة، في ظل وجود بعض الحالات الشاذة، حيث بلغت نسبة 41%، نسبة المشاهدات الممارسة، ويعود عدم ممارسات إدارة الأرباح إلى أن العينة المدروسة تعود ملكيتها للدولة و ضبط القوانين الجبائية في النظام الجبائي الجزائري.

دراسة (فراس مروان كسار، 2018): أطروحة دكتوراه بعنوان أثر الالتزام بقواعد حوكمة

الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. تناولت هذه الدراسة استعراض المخاطر الناجمة عن ممارسات إدارة

الأرباح وطرق قياس هذه الممارسات وأهمية حوكمة الشركات، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من

هذه الممارسات، وهدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى ممارسة المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة

ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح وكذا أثر حجم الشركة في دفع الشركات لممارسة إدارة

الأرباح، وأثر كفاءة الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، ومن البيئة السورية إقتصرت هاته الدراسة تحديدا على المصارف الخاصة التجارية وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2015، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على أسلوب المسح المكتبي وكذا اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي في جمع البيانات اللازمة من تقارير وبيانات مالية محل موضوع الدراسة وتوصلت الدراسة على ممارسة كل من قطاعي المصارف والتأمين لإدارة الأرباح بنسب بلغت 47%، 36% على التوالي. وأن هناك أثر معنوي لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسة إدارة الأرباح وأيضا لا يوجد أثر معنوي لدرجة الرفع المالي وكفاءة الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

دراسة (Michal .K, Tomasz .J, 2020) 3: عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان: «هل

الشركات التي تستخدم إدارة الأرباح الحقيقية تهتم بالضرائب؟» «Do firms using real ? earnings management care about taxes»، حيث استخدمت هذه الدراسة مفهوم إدارة الأرباح الحقيقية من منظور العدوانية الضريبية للشركات، وذلك باستخدام القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP، بغرض تحليل إدارة الأرباح الحقيقية عن طريق تحريف الربح الخاضع للضريبة لعينة مكونة من 1149 شركة خلال سنة 2019، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتفوق على المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في التلاعب بالأرباح الحقيقية بغرض تضخيمها مع أن هذا الشكل من إدارة الأرباح مكلف نسبياً، كما تقوم الشركات بتخفيض العبء الضريبي الإضافي عن طريق الدخول في أنشطة التخطيط الضريبي وإن العلاقة المرصودة يمكن تفسيرها بأنها سلوك استراتيجي يهدف إلى تجنب التدقيق الغير المرغوب فيه من قبل سلطات الضرائب والمراقبين الخارجيين، كما أنّ هناك مؤثرات أخرى خارجية تؤثر على عملية الانحراف في التخطيط الضريبي العدواني لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل تكاليف السمعة والترسيخ الإداري.

دراسة (عبد النور شنين، محمد زرقون. 2017) 4: عبارة عن مقال بعنوان: «دراسة أثر تطبيق

النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية» ويهدف هذا المقال إلى

إختبار تأثير تطبيق (SCF) على ممارسات إدارة الأرباح، واشتملت الدراسة على عينة لبعض الشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، حيث توصلت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، بإعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبية البشرية والثقافية للمجتمع.

### I-5 الأدبيات النظرية لإدارة الأرباح:

مفهوم إدارة الأرباح:

تعريف (Healy and Wahlen 1999): تحدث إدارة الأرباح عندما يستعمل المدراء أحكاما شخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي حول الأداء الإقتصادي الكامن وراء نشاط الشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأعداد المحاسبية المنشورة<sup>5</sup>.

عند (مطر والحلي) كان تعريفهما بأنها التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة، أو توقعات تعد من المحللين، أو قيم تتناغم مع تمهيد صورة الدخل والتوجه نحو أرباح ثابتة<sup>6</sup>.

تعريف (Ronen and Yaari 2008): إذ قدموا ثلاثة تعاريف لإدارة الأرباح هي:

- إدارة الأرباح البيضاء: وتعرف بأنها الاستفادة من المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية؛

- إدارة الأرباح الرمادية: وتعرف بأنها اختيار المعالجات المحاسبية والتي هي بدافع الانتهازية أو لأغراض الكفاءة الإدارية؛

- إدارة الأرباح السوداء: وتعرف بأنها ممارسة واستخدام الحيل لتحريف أو تقليل شفافية التقارير

المالية<sup>7</sup>.

ومما سبق يمكن القول بأن إدارة الأرباح في مضمونها هي محاولة تضليل تعمل على تلاعب في الأرباح بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الإدارة، دون تجاوز للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا تخالف القواعد القانونية للنشاط التجاري لاسيما منها العام أو الخاص.

إدارة الأرباح والمفاهيم القريبة منها: يمكن توضيحها كمايلي:8:

- إدارة الأرباح (**Earnings Management**): هي عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالأرباح على النحو الذي يحقق أهداف محددة مسبقا، والذي قد يتم تعيينها من قبل الإدارة، أو توقعات من قبل المحللين، أو مبلغ يتوافق مع تدفق أرباح أكثر سلاسة وأكثر استدامة.

- ممارسات المحاسبة الإبداعية (**Creative Accounting Practices**): وتشمل جميع الخطوات المستخدمة للعب لعبة الأرقام المالية بما في ذلك كل الممارسات السابقة و الاختيار التعسفي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتقارير المالية الإحتيالية وأية خطوة تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

- تمهيد الدخل (**Income Smoothing**): شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة انحرافات سلسلة الأرباح الطبيعية، بما في ذلك خطوات تقليل الأرباح وحفظها خلال السنوات الجيدة لإستخدامها خلال السنوات السيئة.

- المحاسبة التعسفية (**Aggressive Accounting**): هي اختيار وتطبيق مبادئ المحاسبة بشكل قوي ومتعمد في محاولة لتحقيق النتائج المرجوة، وعادة ماتكون الأرباح الحالية أعلى، سواء كانت الممارسات المتبعة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (**GAAP**) أم لا.

- التقارير المالية الاحتيالية (**Fraudulent Financial Reporting**): الأخطاء أو الإهمال المتعمد للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية، التي يتم إجراؤها لخداع وتضليل مستخدمي البيانات المالية.

استراتيجيات إدارة الأرباح: هناك ثلاث استراتيجيات تتمثل في:

(أ) إستراتيجية زيادة الربح (**Increasing of Earning Strategy**): تلجأ إدارة الشركات إلى استراتيجية زيادة الربح لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه، كما تلجأ إلى هذه الإستراتيجية لتجنب

ظهور الخسائر في الكشوفات المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية أو تحقيق منافع خاصة بها.

(ب) إستراتيجية تخفيض الربح (**Decreasing of Earning Strategy**): تقوم إدارة الشركات بإتباع إستراتيجية تخفيض الربح لأسباب عديدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، وتلجأ الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية.

كما تتبع الشركات هذه الإستراتيجية في حالة تغيير الرئيس التنفيذي لها، إذ غالباً ما يقوم بالتخلص من كل الخسائر وإلقائها على الإدارة السابقة، كما تستخدم في حالات انخفاض الأرباح إلى الحد الذي لا يكون ممكناً للإدارة الوصول إليه للحصول على حوافز فتجد أنه من الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع لتمهيد الطريق أمام زيادتها في الفترات المستقبلية.

(ج) إستراتيجية تخفيف التقلبات / تمهيد الدخل (**Income Smoothing**): تلجأ إدارة الشركات إلى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كمبدأ تحقق الإيرادات والمصروفات وإدارة الاحتياطات وطرق تبويب البنود غير الاعتيادية في كشف الدخل، لتحقيق أهداف مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، أو إرسال إشارات إلى المستفيدين، بأن أرباح الشركة في حالة مستقرة وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للشركة، مما ينعكس ذلك في قيمة الشركة في الأسواق المالية، فضلاً عن إمكانية الشركة في الحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة بأقل التكاليف<sup>9</sup>.

المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح: من أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

(أ) الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة: يؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة حيث أن تأجيل الإعراف بالنفقات أو تأخير إجراؤها كنفقات بحوث التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة الشركة في السوق، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد الشركة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل.

(ب) إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية: إن الغرض من لجوء الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح هو الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الإنتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة.

(ج) التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة: من الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة (W.R. Grance)، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة إحتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام (1990 - 1992) وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار ثم قامت بين عامي (1993 - 1995) بإعادة تلك الإحتياطات إلى الأرباح 10.

(د) تلاشي المعايير الأخلاقية: يعد الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح موضع خلاف، إذ يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقياً من عدمها، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسینا جوهريا لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة، وفي هذه الحالة فإن عنصر التعمد الذي تلجأ إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية تهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية 11.

نماذج قياس إدارة الأرباح: قبل التطرق إلى النماذج سنحاول تعريف بعض المصطلحات التي تعتمد عليها النماذج في قياسها لإدارة الأرباح كالتالي:

المستحقات (Accruals): والتي تعبر عن الإيرادات غير النقدية القابلة للتحصيل والتكاليف غير النقدية القابلة للدفع، في المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، والتي تنشأ نتيجة الفاصل الزمني بين الإعتراف المحاسبي للأحداث والتدفقات النقدية المصاحبة لها؛

المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals): هي مستحقات تنشأ من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية خلال الدورة، عن طريق المعاملات والأحداث الاعتيادية التي تقوم بها الشركة خلال الدورة المحاسبية؛



المستحقات الإختيارية (**Discretionary Accruals**): وهي مستحقات تتكون نتيجة عمليات الانتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية، وذلك من أجل التحكم في الأرباح إما بالتضخيم أو التخفيض.

أ) نموذج **Jones Modified (1995)**: قام **(Dechow et al., 1995)** بتعديل نموذج **(Jones, 1991)** ليتصدى التأثيرات الناتجة عن التلاعب في الإيرادات من طرف إدارة الشركة، والتي تؤدي إلى تقديرات متطرفة للمستحقات غير الاختيارية والتي تؤثر على قياس المستحقات الإختيارية التي تمثل ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن الفرق بين النموذجين هو أن نموذج **Dechow** بدلا من التغيرات الحاصلة في الإيرادات يأخذ التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب<sup>12</sup>.

ويمكن صياغة نموذج **(Dechow et al., 1995)** في المعادلة التالية<sup>13</sup>:

$$TACC_{ijt}/A_{ijt} = \alpha_1 (I/A_{ijt}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{it} / A_{ijt-1})] + \alpha_3 (PPE_{ijt}/ A_{ijt-1}) + ei$$

**NDAt** : المستحقات غير الاختيارية لسنة **t**.

**1/At-1**: نسبة 1 الى إجمالي الأصول لسنة السابقة.

**Δ Revit** : التغير في إيرادات في السنة **t**.

**Δ Recit** : التغير في حسابات العملاء في السنة **t**.

**PPEt** : التثبيتات المادية في السنة **t**.

حيث يعتبر نموذج جونز المعدل من بين النماذج الأكثر شيوعا وقوة، وخلال تلك الفترة المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح.

ب) نموذج **Kothari (2005)**: يعتبر النموذج الأكثر حداثة من بين النماذج السابقة في الدقة في الكشف عن إدارة الأرباح، حيث استطاع تقدير المستحقات من خلال ربطها بأداء الشركة بين الماضي و الحاضر، ويمكن اعتبار نموذج كوثاري نموذج لتحسين فعالية النماذج السابقة، وذلك من خلال التحكم في العائد من الأصول ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$NDAt = B1 + B2 \text{median} (TAt/At-1)$$

قياس ممارسات إدارة الأرباح بشركات التأمين الجزائرية  
-دراسة تطبيقية لبعض شركات التأمين خلال الفترة (2016-2020) -

II - الطريقة والأدوات :

II - 1 مجتمع وعينة الدراسة.

مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة بمؤسسات قطاع التأمين في الجزائر؛

عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في ست (06) شركات جزائرية تعمل في قطاع التأمين وهم:

الجدول رقم (01): يبين شركات عينة الدراسة.

رأ س المال	عدد الوكالات التجارية	نوع الشركة	إسم الشركة
3 5 مليار دج	696 وكالة في أنحاء الوطن	شركة اقتصادية ذات أسهم عمومية	شركة الوطنية للتأمين (SAA)؛
2 0 مليار دج	176 وكالة في أنحاء الوطن	شركة اقتصادية ذات أسهم عمومية	شركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)؛
1 7 مليار دج	305 وكالة في أنحاء الوطن	شركة اقتصادية ذات أسهم عمومية	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)؛
1 0 مليار دج	46 وكالة في أنحاء الوطن	شركة اقتصادية ذات أسهم عمومية	شركة تأمين المحروقات (CASH)؛
3 مليار دج	212 وكالة في أنحاء الوطن	شركة خاصة اقتصادية ذات أسهم	شركة أليانس للتأمينات (ALLIANCE)؛
2 مليار دج	255 وكالة في أنحاء الوطن	شركة خاصة اقتصادية ذات أسهم	الشركة الجزائرية للتأمينات (مجموعة الخليج للتأمين) (GIG).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الشركات والموقع المجلس الوطني للتأمين

(CNA)، 2023.

II - 2 منهجية الدراسة: تمت عملية جمع متغيرات الدراسة عبر المراحل التالية:

تبويب القوائم المالية للشركات محل الدراسة على الجدول (EXEL) بشكل منظم؛

إعداد قاعدة معطيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة تم تجميع أهم البيانات التي

تحتاجها الدراسة الحالية لقياس متغيراتها؛

في دراستنا ووفق المعطيات المقدمة لنا اعتمدنا على النموذج الأكثر شيوعاً بين الباحثين ألا وهو نموذج جونز المعدل 1995 والمقدم من طرف (Dechow & Al) حيث يعتبر الأقوى بين النماذج في الكشف عن أساليب إدارة الأرباح في القوائم المالية، حيث يقوم هذه النموذج وفق الخطوات التالية: أولاً: حساب المستحقات الكلية: ووفقاً لهذا المنهج تحسب المستحقات الكلية بالفرق بين الدخل الصافي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وفق المعادلة التالية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

وتفسر المعادلة على النحو التالي:

**TAC<sub>i,t</sub>**: المستحقات الكلية للمؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)

**NI<sub>i,t</sub>**: صافي دخل المؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)

**CFO<sub>i,t</sub>**: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)

ثانياً: تحديد معالم معادلة الإنحدار: من خلال هذه الخطوة سوف يتم تقدير المستحقات غير

الإختيارية **NDA<sub>i,t</sub>** وذلك لمجموعة من مؤسسات العينة لكل سنة لوحدها و ذلك حسب النموذج

أو المعادلة التالية:

$$TAC_{it} / Ait-1 = \alpha_1 (1 / Ait-1) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1] + \alpha_3 (PPE_{it} / Ait-1) + \epsilon_{it}$$

حيث أن:

**TAC<sub>it</sub>**: المستحقات الكلية للمؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)؛

**Ait-1**: إجمالي أصول المؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)؛

**ΔREV<sub>it</sub>**: التغير في رقم الأعمال المؤسسة (**i**) بين الفترة (**t**) و (**t-1**)؛

**ΔREC<sub>it</sub>**: التغير في رصيد العملاء المؤسسة (**i**) بين الفترة (**t**) و (**t-1**)؛

**PPE<sub>it</sub>**: إجمالي العقارات و الممتلكات و الآلات المؤسسة (**i**) بين الفترة (**t**) و (**t-1**)؛

**ε<sub>it</sub>**: تمثل عن الخطأ العشوائي و يعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية المؤسسة (**i**) بين الفترة

(**t**) و (**t-1**).

**1.2.2** : معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i).

ثالثا: حساب المستحقات غير الإختيارية: في هذه الخطوة سوف نقوم بحساب المستحقات غير الإختيارية لكل مؤسسات العينة خلال الفترة من 2016 الى غاية 2020 وذلك باستخدام نموذج معالم الانحدار التي تم استخراجها في المعادلة السابقة في الخطوة الثانية وذلك تبعا للمعادلة التالية:

$$NDAC_{it} / Ait-1 = \hat{a}1 (1 / Ait-1) + \hat{a}2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1] + \hat{a}3 (PPE_{it} / Ait-1)$$

حيث أن:

**NDAC<sub>it</sub> / Ait-1**: قيمة المستحقات غير الإختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

رابعا: حساب المستحقات الإختيارية: تعبر المستحقات الكلية عن مجموع المستحقات الإختيارية و غير الإختيارية و عليه يمكن تحديد المستحقات الكلية من الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الإختيارية خلال فترة معينة و التي يعبر عنها كما يلي:

$$DAC_{it} / Ait-1 = TAC_{it} / Ait-1 - NDAC_{it} / Ait-1$$

بحيث:

**DAC<sub>it</sub>**: المستحقات الإختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

خامسا: الحكم على ممارسة إدارة الأرباح: سوف يتم تصنيف الشركات في قطاع التأمين خلال فترة الدراسة وتحديد اتجاه ممارسات إدارة الأرباح من تمارس أو لا تمارس، وذلك بناءا على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ومتوسط المستحقات الإختيارية حيث:

إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات الاختيارية تكون الشركة تمارس إدارة الأرباح.

إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أقل من متوسط المستحقات الاختيارية فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح.

### III- النتائج ومناقشتها :

أولا: المستحقات الإختيارية وغير الاختيارية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02): المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية لعينة الدراسة. الوحدة: دج.

Entreprise- l'année	المستحقات غير الاختيارية (NDACit)	المستحقات الاختيارية (DACit)	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية/DACit/	متوسط DACit	الاتجاه العام لممارسة إدارة الأرباح	
SAA-2016	8 902 354 637,75	- 6 028 365 274,89	6 028 365 274,89	5 353 013 257,05	تمارس	لا تمارس
SAA-2017	5 097 155 861,87	- 5 221 219 155,28	5 221 219 155,28	5 353 013 257,05	لا تمارس	
SAA-2018	4 935 436 297,43	- 6 268 594 017,79	6 268 594 017,79	5 353 013 257,05	تمارس	
SAA-2019	4 773 908 332,53	- 5 188 619 381,97	5 188 619 381,97	5 353 013 257,05	لا تمارس	
SAA-2020	4 435 056 493,34	- 4 058 268 455,31	4 058 268 455,31	5 353 013 257,05	لا تمارس	
CAAT-2016	2 321 184 702,59	- 3 687 058 656,60	3 687 058 656,60	5 027 360 733,46	لا تمارس	لا تمارس
CAAT-2017	1 517 256 069,43	- 988 674,94	988 674,94	5 027 360 733,46	لا تمارس	
CAAT-2018	1 892 259 516,47	- 7 835 882 242,79	7 835 882 242,79	5 027 360 733,46	تمارس	
CAAT-2019	2 442 087 713,96	- 8 999 912 913,44	8 999 912 913,44	5 027 360 733,46	تمارس	
CAAT-2020	2 246 396 257,31	- 4 612 961 179,54	4 612 961 179,54	5 027 360 733,46	لا تمارس	
CASH-2016	827 719 481,62	- 5 257 642 865,62	5 257 642 865,62	4 288 047 797,89	تمارس	لا تمارس
CASH-2017	837 170 842,75	1 828 445 072,25	1 828 445 072,25	4 288 047 797,89	لا تمارس	
CASH-2018	1 054 059 774,38	- 11 015 686052,38	11 015 686 052,38	4 288 047 797,89	تمارس	
CASH-2019	1 376 324 999,61	- 2 593 324 999,61	2 593 324 999,61	4 288 047 797,89	لا تمارس	
CASH-2020	1 150 139 999,61	- 745 139 999,61	745 139 999,61	4 288 047 797,89	لا تمارس	
ALLIANCE-2016	301 014 353,64	- 669 075 469,23	669 075 469,23	1 016 306 200,43	لا تمارس	لا تمارس
ALLIANCE-2017	442 606 143,00	- 606 031 959,31	606 031 959,31	1 016 306 200,43	لا تمارس	
ALLIANCE-2018	351 024 549,98	- 1 657 073 042,86	1 657 073 042,86	1 016 306 200,43	تمارس	
ALLIANCE-2019	372 425 665,96	- 869 761 685,96	869 761 685,96	1 016 306 200,43	لا تمارس	
ALLIANCE-2020	364 734 842,38	- 1 279 588 844,81	1 279 588 844,81	1 016 306 200,43	تمارس	
CAAR-2016	5 642 339 999,61	- 6 475 288 944,42	6 475 288 944,42	4 080 105 264,42	تمارس	لا تمارس
CAAR-2017	2 506 039 999,61	- 3 447 193 904,92	3 447 193 904,92	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2018	1 576 594 999,61	- 3 018 800 440,49	3 018 800 440,49	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2019	1 863 366 354,61	- 2 830 759 851,61	2 830 759 851,61	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2020	1 844 522 594,61	- 4 628 483 180,66	4 628 483 180,66	4 080 105 264,42	تمارس	
GIG-2016	469 648 326,09	- 1 139 208 636,33	1 139 208 636,33	869 560 129,61	تمارس	لا تمارس
GIG-2017	16 433 818,42	- 1 437 988 245,55	1 437 988 245,55	869 560 129,61	تمارس	
GIG-2018	56 217 243,25	400 648 260,09	400 648 260,09	869 560 129,61	لا تمارس	
GIG-2019	564 350 897,98	- 273 695 590,93	273 695 590,93	869 560 129,61	لا تمارس	
GIG-2020	201 038 038,25	- 1 096 259 915,14	1 096 259 915,14	869 560 129,61	تمارس	

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على مخرجات SPSS.v 25

من خلال الجدول رقم (02) المتعلق بحساب المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية لقطاع التأمين

بالجزائر توصلنا للنتائج التالية:

بالنسبة لشركة الوطنية للتأمين **SAA**: خلال فترة الدراسة بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لها

بما يقدر بـ 5.353.013.257,05 بينما كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية سنة 2018 والتي

قدرت بـ 6.268.594.017,79 وحقت أدنى قيمة سنة 2020 والتي قدرت

بـ 4.058.268.455,31 وفي سنة 2016 و2018 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من

متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات، ومن

خلال الجدول نجد أن أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فيمكن القول أن اتجاه ممارسة إدارة الأرباح للشركة أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛ بالنسبة لشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**: فقد بلغ متوسط المستحقات الاختيارية 5.027.360.733,46 وحقت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ 8.999.912.913,44، كانت سنة 2019 و أدنى قيمة بلغت 988.674,94 في سنة 2017، و في سنة 2016 و 2017 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أقل من متوسط المستحقات فنقول أنها لا تمارس في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع سنة 2018 و 2019 كانت المستحقات الاختيارية أكبر من القيمة المطلقة لها، ومن خلال الجدول نلاحظ أن أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فيمكن القول أن اتجاه ممارسة إدارة الأرباح للشركة أنها لم تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة تأمين المحروقات **CASH**: نرى من خلال الجدول أن متوسط المستحقات الإختيارية 4.288.047.797,89 بينما حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية وذلك سنة 2018 بـ 11.015.686.052,38 و في سنة 2017 قدرت بـ 745.139.999,61 كأقل قيمة للمستحقات الاختيارية، وفي سنة 2016 و 2018 نجد أن المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات، فنجد خلال فترة الدراسة أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فهذا يدل على أن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة أليانس للتأمينات **ALLIANCE**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة بـ 1.016.306.200,43، ففي سنة 2018 حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بقيمة 1.657.073.042,86 أما بالنسبة لسنة 2017 فقد حققت أدنى قيمة بـ 606.031.959,31، ففي سنة 2018 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن

خلال سنوات الدراسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الاختيارية كانت أقل من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة ب 4.080.105.264,42، ففي سنة 2016 حققت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بقيمة 6.475.288.944,42 أما بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت أدنى قيمة ب 2.830.759.851,61، ففي سنة 2016 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الإختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن خلال سنوات الدراسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الإختيارية كانت أقل من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة مجموعة الخليج للتأمين **GIG (2A)**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة ب 869.560.129,61 ففي سنة 2017 حققت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بقيمة 1.437.988.245,55، أما بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت أدنى قيمة ب 273.695.590,93، ففي سنة 2016 و 2017 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الإختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن خلال سنوات الدراسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الإختيارية كانت أكبر من متوسط مستحقاتها الإختيارية مما يدل أنها تمارس إدارة الأرباح.

ثانيا: تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية.

1

جدول رقم (03): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية	أدنى قيمة للمستحقات الإختيارية	أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية	السنة
0,041773045	-0,122738393	-0,233174706	-0,063859113	2016
0,055613637	-0,079009216	-0,294329305	0,043054981	2017
0,071615266	-0,098206121	-0,210898356	0,078526529	2018
0,034408911	-0,076457046	-0,134921952	-0,041046898	2019
0,043525653	-0,097103138	-0,238170214	-0,013818337	2020

قياس ممارسات إدارة الأرباح بشركات التأمين الجزائرية

-دراسة تطبيقية لبعض شركات التأمين خلال الفترة (2016-2020) -

المجموع	0,002857162	-1,111494532	-0,473513913	0,246936512
---------	-------------	--------------	--------------	-------------

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا من برنامج Excel.2013.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2016 قد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (-0,063859113) التابعة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (-0,233174706) منسوبة لشركة مجموع الخليج للتأمين GIG، بحيث قدرت بنسب ذات قيم سالبة وكان المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية قدر بـ (-0,122738393) أما عن الإنحراف المعياري ف كان بـ 0,041773045؛

أما عن سنة 2017 فكانت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بقيمة موجبة 0,043054981 تابعة لشركة تأمين المحروقات CASH، أما أدنى قيمة لها فقدرت بقيمة سالبة (-0,294329305) منسوبة لشركة مجموع الخليج للتأمين GIG، أما عن المتوسط الحسابي فقدر بـ (-0,079009216) وبالنسبة للانحراف المعياري لهذه السنة قدر بـ 0,055613637؛

أما بالنسبة لسنة 2018 فقد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية لهذه السنة بـ (0,078526529) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة مجموع الخليج للتأمين GIG ذو إشارة موجبة وعن أدنى قيمة فبلغت (-0,210898356) بحيث تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة تأمين المحروقات CASH، كانت قيمتها ذات إشارة سالبة، أما عن متوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية قدر بـ (-0,098206121) وكان انحرافها المعياري قدر بـ 0,071615266.

وعن سنة 2019 من خلال هذه السنة نرى بان أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (-) 0,041046898 والتي تعود قيمتها لشركة مجموع الخليج للتأمين GIG، وبلغت أدنى قيمة لهذه المستحقات بـ (-0,134921952) التابعة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، بقيم سالبة، وبلغ متوسط هذه المستحقات (0,076457046) وقدر الانحراف المعياري بـ 0,034408911.

أما آخر سنة 2020 حيث قدرت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (-0,013818337) تابعة لشركة تأمين المحروقات CASH، أما عن أدنى قيمة في المستحقات الاختيارية فبلغت (-)



0,238170214) بحيث هذه القيمة تابعة لشركة مجموع الخليج للتأمين GIG، أما عن المتوسط الحسابي لهذه المستحقات قدرت بـ (-0,097103138) أما بالنسبة للانحراف المعياري فتمثل في 0,043525653.

وبالتالي يمكن القول أن أغلب شركات التأمين المكونة لعينة الدراسة قامت باستخدام المستحقات الإختيارية بشكل سالب خلال فترة الدراسة وذلك بهدف تخفيض قيمة الربح، وتجنباً للتكاليف السياسية و الجبائية.

### ثالثاً: تحليل نتائج التكرارات والنسب لممارسة لإدارة الأرباح.

الجدول رقم (04): التكرارات والنسب للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

المجموع	الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة		الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة		السنوات	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
20%	60	7%	20	13%	40	2016
20%	60	17%	50	3%	10	2017
20%	60	10%	30	10%	30	2018
20%	60	17%	50	3%	10	2019
20%	60	7%	20	13%	40	2020
100%	30	57%	17	43%	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماًدا على مخرجات SPSS.v 25

من خلال الجدول أعلاه رقم (04) نلاحظ ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، بحيث يفسر نسب ممارسات إدارة الأرباح وغير الممارسة للشركات تابعة لقطاع التأمين عينة الدراسة، بحيث نرى نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح تمثلت بالمجموع الكلي 43% من قيمة المشاهدات 100% فكانت سنة 2016 و 2020 كأكبر نسبة بـ 13% مارست فيها إدارة الأرباح، أما عن سنتي 2017 و 2019 كأقل نسبة مارست فيها شركات التأمين إدارة الأرباح.

بينما تمثلت نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح بـ 57% من المجموع الكلي من قيمة المشاهدات 100%. حيث تمثلت أعلى نسبة سنة 2017 و 2019 بـ 17%، وهذا ما يفسر عدم توجه شركات التأمين إلى ممارسة إدارة الأرباح بناء على قلة دوافع تضخيم الأرباح، ربما تعود بالدرجة الأولى إلى غياب سوق مالي نشط الذي يعتبر دافع للممارسة لإدارة الأرباح.

#### IV- الخلاصة :

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع إتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين في الجزائر وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- عند تطبيق نموذج جونز المعدل، نجد أن ممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للشركات **SAA**، **ALLIANCE**، **CASH**، **CAAT**، **CAAR** ليس لديها توجه لإدارة الأرباح لأن أغلب سنوات الدراسة كانت غير ممارسة بناء على مستحقاتها الاختيارية أقل من المتوسط. أما بالنسبة لشركة **GIG** فكان لديها إتجاه لممارسة إدارة الأرباح لان أغلب السنوات كانت مستحقاتها الاختيارية أكبر من المتوسط؛

- تبين أن النسبة الإجمالية لممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين مجال الدراسة قدرت بـ 43%، بينما تبلغ النسبة الإجمالية لعدم إتجاه عينة الدراسة لممارسة إدارة الأرباح بنسبة 57%؛

- تبين أن شركات التأمين عينة الدراسة كانت قيم مستحقاتها تظهر بالإشارة السالبة في أغلب السنوات، مما يدل على أن هذه الشركات تعمل على خفض الأرباح، ويمكن تفسيرها بوجود دوافع لدى إدارة الشركات التأمين إما في تجنب التكاليف السياسية التي قد تتحملها الشركات نتيجة الإعلان عن أرباح عالية أو تخفيض الوعاء الضريبي للضريبة على أرباحها من أجل تقليل قيمة المدفوعات الضريبية، وإما تمهيد الدخل من خلال احتجاز جزء من أرباحها في فترات النشاط التي تحققت فيها نتائج فعلية عالية واستخدامها لتوازن الأرباح في الفترات التي تحققت فيها نتائج فعلية منخفضة، وكذا تخفيض تكاليف المستخدمين التي قد تقترحها مجالس الإدارة والوزارة الوصية. أو ربما تعود بالدرجة الأولى إلى غياب سوق مالي نشط الذي يعتبر أهم دافع للممارسة إدارة الأرباح. أما سنة 2017 و2018 شهدت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بإشارة موجبة مما يعني انه تم في هذه السنة رفع الأرباح عن مستواها الحقيقي، لضمان أعلى الحوافز المالية للمسيرين؛

ومن خلال ما سبق فإننا نوصي بـ:

- ضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بآثار وانعكاسات ممارسة إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية، والعمل على استحداث الآليات الكفيلة للحد من هذه الممارسات داخل المؤسسة والتي لا تتأني الا بتكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة؛

- ضرورة استخدام الطرق العلمية مثل النماذج الإحصائية لقياس طبيعة ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركة ومدى أثر المخاطر الضريبية الناتجة عن تلك الممارسات السلبية.

### - الإحالات والمراجع:

<sup>1</sup>. محمد السعيد أوييرة، عمر موساوي، مسعود كسكس (2021)، تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 07 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 377-387.

(<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/162214>)

<sup>2</sup>. فراس مروان كسار، أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2018.

<sup>3</sup>. Michał Kałdoński, Tomasz Jewartowski (2020), **Do Firms Using Real Earnings Management Care About Taxes? Evidence from a high book-tax conformity country**, Finance Research Letters, Volume 35, July 2020, (<https://doi.org/10.1016/j.frl.2019.101351>) Source: <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1544612319307391>

<sup>4</sup>. عبد النور شنين، محمد زرقون (2017)، دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2006-2014) -، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 03 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 11-25. (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35203>)

<sup>5</sup>. M. Healy, M.Wahlen (1999), **A Review of The Earning Management Literature and its Implications for Standards Setting**, Accounting Horizons , Volume13, No.4, PP.365-383.

<sup>6</sup>. مطر محمد، الحلبي ليندا (2009)، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص.7.

7. Ronen, Joshua. and Yaari, Varda (2008), Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research, Springer Edition, New York, 2008, p 25 <https://www.springer.com/gp/book/9780387257693>

8. Mulford Charles W. et Comisky Eugene E (2002), The Financial Numbers Game-Detecting Creative Accounting Practices-, John Wiley et Sons, Inc, USA, 2002, P.03.

<sup>9</sup>. عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، جامعة بغداد، كلية الإقتصاد، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص ص52، 53.

<sup>10</sup>. عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، أثر حوكمة الشركات المؤسسية على إدارة الأرباح، ملتقى دولي حول: الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف 20-21 أكتوبر 2009، ص.5.

<sup>11</sup>. مرعي ليلي أحمد، تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الثاني، 2002، ص.7.

<sup>12</sup>. Ghaoui Chaouki (2008), La Manipulation Des Résultats Explique-t-elle La Performance Financière à Moyen et Long Terme Des Émissions Subséquentes d'actions, Mémoire de la Maîtrise en Administration Des Affaires, Université du Québec, Canada, P.51, cite:<https://archipel.uqam.ca/1236/1/M10267.pdf>

13. Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney (1995), Detecting Earnings Management, The Accounting Review, Vol. 70, No.02, (April 1995), P.199, cite:<https://www.jstor.org/stable/248303>

<sup>14</sup>. محمد السعيد أوييرة، عمر موساوي، مسعود كسكس (2021)، مرجع سبق ذكره، ص.377-387